

March 2009



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنة مكافحة الجراد الصحراوي

الدورة التاسعة والثلاثون

روما، 10-13 مارس/آذار 2009

عرض النتائج الأولية لبعثة تقييم نظام الوقاية من طوارئ الآفات
والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود في
المنطقة الغربية والتوصيات الصادرة عنها

(البند 21 من جدول الأعمال المؤقت)

المقدمة

يشكل الجراد الصحراوي تهديداً خطيراً على الزراعة التي تتم في مساحة شاسعة. ويمكنه أن يهدد في فترة الغزو سبل المعيشة لعُشر سكان العالم المقيمين في نحو ستين بلداً.

وتضطلع هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية، التي تغطي 10 بلدان (الجزائر، وبوركينا فاسو، وليبيا، ومالي، والمغرب، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال، وتشاد، وتونس) بمهمة تعزيز لجميع الأنشطة الرامية إلى ضمان المكافحة الوقائية والتصدي لغزوات الجراد الصحراوي على المستوى الوطني، والإقليمي والدولي.

ويجري تنفيذ برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود (إمبريس)، الذي صُمم لمساعدة البلدان المتضررة من هذه الآفة فيما تبذله من جهود في المكافحة الوقائية، في المنطقة الغربية منذ عام 2006. ويركز جزء كبير من أنشطة البرنامج على البلدان الأربعة التي تقع فيها أهم مناطق تكاثر الجراد (موريتانيا، ومالي، والنيجر، وتشاد)، والتي تشيع تسميتها باسم «بلدان خط المواجهة». وقد تمت الموافقة على خمسة مشروعات لدعم برنامج إمبريس للمنطقة الغربية، من بينها مشروع تبلغ قيمته 6 ملايين دولار أمريكي على 4 سنوات، يموله مصرف التنمية الأفريقي، وتنفذه منظمة الأغذية والزراعة عن طريق هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية.

التقييم

يتعلق التقييم بالأنشطة الممولة من جميع الجهات المانحة للمنظمة والمنطقة الغربية، مع إيلاء عناية خاصة لمشروع مصرف التنمية الأفريقي. وكان الهدف من التقييم هو تزويد الجهات المانحة والبلدان الأعضاء في الهيئة والمنظمة بتقدير لحالة التقدم المحرز في البرنامج، فضلاً عن تأثيره. وكان من المهام الواضحة للتقييم تقدير ما إذا كانت هناك حاجة إلى مرحلة ثانية، وماهية خطوطها العريضة.

وقد زارت بعثة التقييم إلى المغرب، وموريتانيا، ومالي، النيجر، والجزائر، وتونس لمقابلة السلطات الوطنية، والموظفين المشاركين في عمليات المسح والمكافحة، وممثلي المانحين. وعُقدت أيضاً بعض الاتصالات مع ممثلي أصحاب مزارع التربة. ثم توجهت البعثة إلى نيامي يومي 22 و23 ديسمبر/كانون الأول 2008 لعرض استنتاجاتها وتوصياتها الأساسية على المشاركين في الاجتماع الرابع للجنة التسيير.

تصميم البرنامج وتنفيذه

يتولى تمويل البرنامج مصرف التنمية الأفريقي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووزارة الخارجية الفرنسية. وثمة مشروعات أخرى تساهم في التمويل أيضاً، وإن كانت لا تخضع لإدارة منظمة الأغذية والزراعة، وهي: مشروع صندوق التضامن ذي الأولوية (فرنسا) (FSP France) الذي يهدف إلى تنمية قدرات البلدان في مجال إعداد خطط إدارة المخاطر المتصلة بالجراد الصحراوي، وإعداد الآليات المالية الكفيلة بضمان استدامة المكافحة الوقائية، وكذلك المشروعات التي تتم في إطار «مشروع المساعدة من أجل الحد من طوارئ الجراد في أفريقيا (AELP)» والتي يمولها البنك الدولي في 7 من بلدان الساحل. وتتكامل هذه المشروعات مع بعضها على نحو جيد.

وخلال الفترة 2006-2009، استحوذ برنامج إمبريس الذي تديره المنظمة على 10 ملايين دولار أمريكي، ما يعادل 19 في المائة من مجموع مبالغ الميزانيات المخصصة للمكافحة الوقائية في المنطقة الغربية (55 مليون دولار أمريكي). ويمثل مشروع القروض الخاصة بمكافحة الجراد في حالات الطوارئ في أفريقيا الذي ينفذه البنك الدولي 30 في المائة من هذا المجموع، وتمثل الأموال والمستلزمات الواردة من البلدان الأعضاء في هيئة مكافحة الجراد في المنطقة الغربية نحو 44 في المائة.

وقد بدأت هذه المشروعات المختلفة كلها في الفترة نفسها، بعد أزمة الفترة 2003-2005، وسوف تنجَز في عام 2009 أو عام 2010. ومن ثم، فإن الفترة الراهنة فترة رواج لتمويل مكافحة الجراد الصحراوي، ويسمح هذا الوضع بإسراع الخطى، وإن كانت هذه الفترة تثير مشاكل في التنسيق والقدرة على استيعاب جميع الأنشطة التي بدأت بموجب هذا المشروع أو ذاك. ومن ناحية أخرى، يُخشى من حدوث انخفاض شديد في عمليات التمويل في عام 2010،

مما قد يهدد استمرار المكتسبات. ولا شك في ضرورة إرساء مرحلة ثانية لإتاحة «الخفض التدريجي» للدعم واستدامة القدرات المحققة.

وبوجه عام، فإن البرنامج مصمم تصميمًا جيدًا، وتسلسل الأهداف الهرمي مصاغ بطريقة واقعية. وقد شدد برنامج إمبريس للمنطقة الغربية على إنشاء وحدات وطنية لمكافحة الجراد تتسم بالقوة وتتمتع باستقلالية من حيث الإدارة والميزانية. وأتاح التقييم التأكيد على صحة هذا النهج، ما دام استخدام الدعم المقدم إلى البرنامج في الأماكن التي توجد فيها بالفعل وحدة مستقلة (موريتانيا، ومالي) يتحسن ويستمر مقارنة بالأماكن التي لا تزال تفتقر إلى وجود هذه الوحدات المستقلة عندما قدم الدعم (تشاد والنيجر). وهكذا، يجب ألا يتم تمكين وحدات مكافحة الجراد على حساب علاقات العمل والثقة مع الإدارات الأخرى.

ولا يستوفي مقر الهيئة في الجزائر العاصمة معايير الأمن التي تعتمد عليها الأمم المتحدة، وبالتالي فلا يؤذن لموظفي منظمة الأغذية والزراعة بالعمل فيه. ويؤثر هذا الوضع على سير الأعمال بصورة طبيعية في الهيئة، وإن كان قد تم التوصل إلى حلول قصيرة الأجل وجرى تنفيذ أنشطة عديدة أثناء فترة التقييم.

وبعد نحو ثلاث سنوات من التنفيذ، أنفق مصرف التنمية الأفريقي 2.6 من ملايين الدولارات الأمريكية، أي 43 في المائة من ميزانيته. وبوتيرة الإنفاق الحالية، سيكون المشروع قد استهلك ميزانيته بحلول نهاية عام 2011. وسيلزم إذن إما التعجيل بالوتيرة أو تأجيل تاريخ انتهاء المشروع.

الآثار والتأثيرات

لقد أحرزت بلدان خط المواجهة تقدماً هائلاً في تنظيم المكافحة الوقائية وتسييرها. فعمليات المسح تجري بصورة منتظمة، وأصبح يوجد الآن تعاون إقليمي قوي. ومع ذلك، تشكل «المناطق المحجوبة» عن المسح الناجمة عن عدم القدرة على الوصول إليها أو انعدام الأمن في بعض المناطق خطراً كبيراً على المكافحة الوقائية. ويتطور استخدام صور الأقمار الاصطناعية وشبكات جهات الاتصال المحلية والمسوحات المشتركة على جانبي المناطق المحجوبة، ولا بد من التشجيع على ذلك. كما أنه يجب أن تراعي المكافحة الوقائية الحالات الوسيطة (التفشيات) التي تزداد احتمالات حدوثها بسبب هذه المناطق المحجوبة.

وتحسنت إدارة المعلومات، وهي وظيفة تشترك فيها وحدة خدمات معلومات الجراد الصحراوي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في روما، تحسناً كبيراً بفضل برنامج رامسيس و eLocust اللتين سهلتا المسوحات واستخلاص المعلومات. غير أن النظام لا يزال قائماً على الاستخلاص، بينما يتم التحليل في معظم الأحيان في روما. ولا تستخدم الإدارات الوطنية سوى جزء من إمكانيات معالجة البيانات التي يتيحها برنامج رامسيس الحاسوبي.

والمبادرات الرامية إلى حماية البيئة كثيرة، ولكن التنسيق فيما بينها ليس دائماً تنسيقاً جيداً على الرغم مما تبذله هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية من جهود لإعداد دفاتر موحدة للشروط والمواصفات البيئية. وتلقى فرق المسوحات المتعلقة «بالجودة والبيئة QUEST» تقديراً كبيراً، حيث إنها تساهم في الحفاظ على صحة فرق مكافحة. غير أنه ينبغي تعزيز مراقبة الجودة البيئية للمعالجات. وعلى الرغم من وجود بعض الصعوبات في الاستعمال، يتزايد استخدام وسائل مكافحة البديلة (استخدام مبيدات الجراد البيولوجية مثل *Metarhizium*) على نطاق حقيقي (أستراليا، والصين، واليمن، وتيمور الشرقية، والسنغال). ويقدم البرنامج في المنطقة الغربية الدعم لاستحداث مستحضرات جديدة لجعل هذا المبيد البيولوجي يعمل بفعالية تامة. ويجب الإشارة إلى أنه لا بد من أخذ البيئة في الحسبان بوضوح لاستعادة ثقة أصحاب مزارع الماشية الذين تكونت لدى بعضهم صورة سيئة عن عمليات مكافحة الجراد.

الاستمرارية

لقد صُمم البرنامج ليشكل مساندة مؤقتة للقدرات الوطنية والإقليمية في مجال مكافحة الجراد؛ على أن تكون الهيئات المسؤولة عن تأمين الاستمرارية في المستقبل هي الدوائر الوطنية لمكافحة الجراد وهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية على الصعيد الإقليمي. ويمثل وجود مثل هذه الهياكل ضماناً للاستمرارية، ولكن بعض الأشخاص الذين جرت مقابلتهم أعربوا عن تشككهم في استمرار المكافحة الوقائية بعد انتهاء برنامج إمبيريس، محتجين مثلاً بقلّة ما تتحمّله بلدان خط المواجهة من النفقات المتكررة. وشأن كل عمل وقائي من الأزمات، تنطوي المكافحة الوقائية للجراد على عامل مثبط يتمثل في فقدان الأهمية عند النجاح، نظراً لانتهاء الأزمة. يجب إذن الاستمرار في زيادة التوعية والمعلومات المقدمة إلى صانعي القرار عن طريق أعمال الدعوة والاتصال المستهدفة.

ويجب ملاحظة أن حجم آلية مكافحة الجراد في بلدان خط المواجهة لا يمكن أن يستمر في الزيادة إلى الأبد. فالموارد المالية المتاحة اليوم تدفع إلى تنميتها، ولكن يجب مع ذلك عدم الإفراط في تدعيمها حرصاً على استمراريته. كما أن الهيئة لا تستطيع أن تتحمل في المستقبل تكاليف جميع الخبراء الدوليين المتاحين لها حالياً، وينبغي التفكير في إمكانية نقل هذه المهمة إلى الخبراء الوطنيين أثناء المرحلة الثانية.

وقد أسفر تقييم حملة مكافحة الجراد الصحراوي خلال الفترة 2003-2005 عن نتيجة تفيد بضعف ملكية البلدان الأعضاء لهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية، فأوصى التقييم بالبحث عن سبل وإمكانات زيادة استقلالية هذه الهيئة عن المنظمة من حيث لائحتها الداخلية. وترى بعثة التقييم الحالية أنه لا يمكن إحداث تغييرات منفردة لهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية من غير استعراض حالة جميع هيئات المنظمة. أن أهمية الإرادة السياسية للبلدان الأعضاء لا يمكن الإقلال من شأنها. وكما بين بوضوح التقييم الخارجي المستقل للمنظمة، يتحمل الأعضاء في المنظمة المتعددة الأطراف مسؤولية لا يمكن التنصل منها عن تحديد التوجهات العريضة لمنظمتهم وأولوياتها. وسوف تؤول ملكية الهيئة إلى هؤلاء الأعضاء عندما يوفرون بأنفسهم هذه الإمكانيات، وذلك مثلاً عندما لا

تكتفي البلدان الأعضاء بإيفاد الأخصائيين التقنيين إلى اجتماعات الهيئة التي تنعقد مرة كل عامين، وإنما توفد أيضاً صانعي القرارات السياسية. وفكرة عقد مؤتمر لوزراء الزراعة الأعضاء في الهيئة، التي طُرحت منذ عام 2006 للترويج للملكية الحكومات الأعضاء للهيئة، تستحق المساندة التي تقدمها إليها أمانتها.

التوصيات

- 1- ينبغي أن تُعد منظمة الأغذية والزراعة ومصرف التنمية الأفريقي اتفاقاً إطارياً بشأن الإجراءات الواجب اتباعها في مشاريع الطوارئ التي يمولها المصرف وتنفذها المنظمة.
- 2- لا بد من إقرار مرحلة ثانية من برنامج إمبيريس للمنطقة الغربية تحقيقاً لاستدامة لبناء القدرات.
- 3- مع استمرار توعية الجهات المانحة بالحاجة إلى صندوق خاص للطوارئ، يجب ألا تتغاضى المنظمة وشركاؤها عن صناديق الطوارئ المتاحة، مثل الصندوق المشترك للمانحين في النيجر، أو الصندوق المركزي المتجدد لحالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة.
- 4- ينبغي النظر في تمديد جديد لفترة المشروع حتى نهاية عام 2010 على الأقل.
- 5- من مصلحة البرنامج أن يتم تبسيطه وأن يصبح متسماً بنطاق استراتيجي أكبر عن طريق اعتماد أولويات أكثر وضوحاً وإدماج عناصر معينة لا تزال مستقلة في الوقت الراهن.
- 6- لتقليل تأثير «المناطق المحجوبة»، يجب أن يواصل البرنامج والبلدان المتضررة تطوير شبكات من موظفي الاتصال المحليين، واستخدام صور الأقمار الاصطناعية، وتكثيف المسوحات المشتركة على جانبي المناطق المحجوبة.
- 7- ينبغي للنيجر أن تعين مسؤولاً في المركز الوطني لمكافحة الجراد الصحراوي في أقرب وقت، لكي يتسنى لهذا الهيكل الاستفادة من الدعم الذي يقدمه البرنامج.
- 8- في الدورات التدريبية المتعلقة بإدارة البيانات المتصلة بالجراد، ينبغي أن يزيد تركيز البرنامج على استخدام البيانات لتوجيه عملية اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني. وينبغي لوحدة خدمات معلومات الجراد الصحراوي التابعة لمنظمة في روما أن تبذل قصارى جهدها لإشراك أكثر ضباط المسوحات خبرة في التحليل الشهري للبيانات المتصلة بالجراد.
- 9- ينبغي للمنظمة أن تصر بمزيد من الحزم لدى إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة على الحصول على أذن السفر اللازمة لإنشاء برنامجي رامسيس3 و eLocust 2 في تشاد.
- 10- ينبغي شراء محاليل الاختبار «test mate» بصورة منتظمة، وتقوم المنظمة بتقديمها إلى بلدان هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية.
- 11- يجب تعزيز متابعة جودة المعالجات وتأثيراتها على الكائنات غير المستهدفة؛ ويجب أيضاً أن يستفيد أمناء المخازن وعمال الحراسة من الرقابة الصحية.

- 12- يجب أن تستمر فرق المسوحات المتعلقة بالجودة والبيئة في التدخل على نطاق واسع من حملات الصحة النباتية (حملات مكافحة الجنادب ومكافحة أنفلونزا الطيور) بغية تحقيق الحد الأقصى من المساهمة في حماية البيئة وصحة الفرق.
- 13- ينبغي إجراء اختبارات على نطاق واسع لمستحضر *Metarhizium*. ويجدر ببرنامج إمبريس أن يساند الاقتراح المقدم من الجزائر باختبار هذا المنتج على الجراد المغربي.
- 14- تتطلب خطط إدارة الأزمات نهجاً أكثر تكاملاً، يتألف من خطة واحدة لكل بلد بدلاً من الخطتين المطروحتين حالياً من أجل مرحلتَي الركود والأزمة.
- 15- ينبغي لنظام المراقبة والتقييم الخاص ببرنامج إمبريس أن يركز على عملية إبلاغ بسيطة ومركبة من أجل الجهات المانحة.
- 16- ينبغي للبلدان الأعضاء في هيئة مكافحة الجراد الصحراوي للمنطقة الغربية التي تأخرت في تسديد اشتراكاتها وعليها ديون أن تقوم بسدادها.
- 17- يجب أن يواصل البرنامج مساندة مالي في التحضير لاجتماع الوزراء، عن طريق وضع جدول أعمال يركز على المسائل ذات الصبغة السياسية.
- 18- ينبغي لهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية أن تؤمن وجوداً أكثر انتظاماً في الجزائر العاصمة، وأن تشارك في تحديد أماكن عمل تتفق مع معايير الأمن التي تطبقها الأمم المتحدة.
- 19- يجب أن تقتصر عمليات التعاون مع إدارات وقاية النباتات في الحملات المؤقتة لمكافحة أنواع الجراد الأخرى على حالات التفشيات الشديدة، وأن تتم وفقاً لبروتوكولات محددة تتضمن تمويلاً ملائماً، متخذةً من موريتانيا مثلاً يحتذى.
- 20- ينبغي لدائرة وقاية النباتات في المنظمة أن تحاول التقريب بين وجهات النظر المختلفة المتعلقة باستراتيجيات مكافحة الوقائية والعلاجية الواجبة التطبيق.
- 21- ينبغي للدوائر الوطنية أن تنظم بصورة دورية في البلدان الأعضاء في هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية أياماً للتوعية بالجراد، موجّهةً لصانعي القرارات.
- 22- على المرحلة الثانية من البرنامج في المنطقة الغربية أن توفر قدرأً أقل من الدعم المادي، وقدرأً أكبر من الدعم التقني الطويل الأجل. ويجب أيضاً تنمية القدرات الإقليمية تحت رعاية هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية.